من أوراق (المؤتمر الوطني للسيادة والديمقراطية - المنطقة الشمالية) الذي نظمه المجلس العراقي للسلم والتضامن

البيان الختامي للمؤتمر

تحت شعار "السيادة الكاملة أساس الديمقراطية" انعقد في اربيل عاصمة اقليم كردستان في الفترة من ١٥-١٦ أيار ٢٠٠٤ المؤتمر الوطني للسيادة والديمقراطية بدعوة من المجلس العراقي للسلم والتضامن.

حضر المؤتمر اكثر من ٦٥٠ مندوبا ومندوباً من محافظات الموصل، كركوك، السليمانية، دهوك واربيل. ومثل المندوبون مختلف الشرائح والأطياف الاجتماعية والقومية والسياسية، كما شارك في المؤتمر عز الدين سليم الرئيس الحالي لمجلس الحكم الانتقالي الى جانب عدد من اعضاء المجلس بينهم السيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطالباني.

وشكل حضور السيد الأخضر الابراهيمي ممثل كوفي أنان الأمين العام للامم المتحدة اغناءً اضافياً لما يشكله دوره الحالي من اهمية في هذه المرحلة الانعطافية، حيث استمع الى آراء المتحدثين واقتراحاتهم وخلاصات افكارهم وطرح من جانبه الافكار والتوجهات التي ترى الامم المتحدة تنضيجها وبلورتها مع العراقيين حول الوضع الراهن في العراق ودور الامم المتحدة للوصول الى صيغة مقبولة للحكومة الانتقالية والمجلس الرئاسي ولانجاز متطلبات استعادة السيادة وتفعيل الديمقراطية في المجتمع العراقي.

تليت في المؤتمر العديد من الكلمات مثلما استلم المؤتمر عشرات البرقيات التي اعربت عن الدعم والتضامن للمؤتمر واهدافه من التكوينات المهنية والنقابية والشخصيات السياسية والفكرية التي اجمعت على حرصها على استعادة السيادة الكاملة للعراق في الثلاثين من حزيران وتشكيل الهياكل القيادية والادارية المناسبة لقيادة العراق الجديد بسماته الفيدرالية والديمقراطية والتعددية.

وفي اعقاب اللجنة الافتتاحية توزع المؤتمرون على اربع لجان هي:

١- لجنة الاوضاع الراهنة في البلاد وسبل مجابهة المخاطر المحدقة بها وتصفية جذور ومظاهر الازمة السياسية والامنية والاقتصادية.

٢- لجنة مستلزمات انجاز استحقاق استعادة السيادة في الثلاثين من حزيران القادم.

٣- لجنة الاطار السياسي المناسب لادارة البلاد في الفترة ما بعد الثلاثين من حزيران.

٤- لجنة استحقاق الانتخابات وتأمين الخطوات الضرورية ومستلزماته فنياً وسياسياً.

وبعد مناقشات ومداخلات مستفيضة وموضوعية واستمزاج ديمقراطي للآراء والتوجهات توصل المؤتمرون بروح عالية من المسؤولية الى اقرار التوصيات التالية:-

١- تشكيل حكومة عراقية اتحادية ائتلافية ذات قاعدة شعبية عريضة وبالتوافق الوطني الواسع على ان تضم ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة من ممثلي الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات وممثلي سائر المحافظات العراقية.

٢- اختيار رئيس الدولة ونائبين له حسب ما جاء في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

٣- استعادة السيادة الكاملة وتخويل الحكومة الانتقالية بكل الملفات السياسية والامنية والاقتصادية، على ان تكون الحكومة ذات صلاحيات لممارسة نشاطها واتخاذ ما تراه ضرورياً لادارة شؤون البلاد والتمهيد لاجراء الانتخابات.

٤- مطالبة مجلس الأمن بالعمل على استصدار قرار جديد حول العراق يضفي الشرعية على الحكومة التي ستتشكل قبل موعد الثلاثين من حزيران القادم.

٥- التأكيد على اعتماد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وتطبيق بنوده.

٦- دعم الكيان السياسي الحالي لكردستان العراق وتوسيع صلاحياته وتثبيت حدود اقليم كردستان العراق من الناحية الجغرافية والتاريخية والتأكيد على ضرورة ازالة اثار التعريب في محافظة كركوك والمحافظات الأخرى.

٧- تعميق دور المرأة في المجتمع واشراكها في القرار السياسي والاداري بما يتناسب ومكانتها وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق المرأة والطفل.

٨- تشكيل مجلس موسع ذي صلاحيات تشريعية من عناصر من مجلس الحكم الحالي وآخرين يقوم بالعمل مع الوزارة يتولى من بين مهامه اسناد الحكومة المؤقتة ومراقبة اعمالها على ان يبذل الجهد لاعلان هذا المجلس بالتزامن مع تشكيل الرئاسة والوزارة.

٩- اهمية توفير الآليات الاجرائية المناسبة وتوفير المناخ الملائم والظروف السياسية والامنية والفنية والموارد المالية المطلوبة لانجاز عملية الانتخابات على الوجه الاكمل على ان تنهض الامم المتحدة بدور فاعل في الاشراف على هذه الانتخابات.

١٠- ضمان حق مختلف القوميات بمقاعد نيابية في البرلمان بما يتناسب مع نسبتها العددية.

١١- ادانة ظاهرة الارهاب والاساليب الغريبة والمستهجنة التي تشيعها في المجتمع العراقي والتي تلقى الاستنكار والشجب من قبل سائر مكوناته واوساطه.

١٢- ابدى المؤتمر تحفظه على بعض القرارات المتعلقة بعودة البعثيين الى المناصب الحكومية المقررة، ولا سيما فيما يخص السلك التعليمي والتربوي.

هذا وقد قيم المؤتمرون عالياً حسن الاستقبال وكرم الضيافة من قبل حكومة اقليم كردستان والاجهزة الادارية لمحافظة اربيل.

اربيل
٢٠٠٤/٥/١٦

النص الكامل لكلمة الشهيد عز الدين سليم رئيس مجلس الحكم والتي القاها في جلسة افتتاح المؤتمر الوطني للسيادة والديمقراطية في اربيل

ان العراقيين في تجربتم الجديدة ، التي يتعاقدون على ارساء قواعدها في المرحلة الراهنة يحرصون كل الحرص على طمس تجربة الماضي من حياتهم الجديدة، الماضي الذي كان مثقلاً بالديكتاتورية ، وتغييب دور الامة، وبالعنصرية الشوفينية، والتمييز الطائفي المقيت.

ان العراقيين بكل اذواقهم وانتماءاتهم وتياراتهم، يطمحون الى بناء تجربة انسانية ، يسودها العدل والكرامة والتسامح، والمحبة بين الناس واحترام الانسان في كرامته وحريته وانسانيته بكل ابعادها، ولذا فأننا نتصور ان ذوي الخبرة واصحاب الرأي وقادة الفكر واصحاب الوجاهة من امتنا يؤسسون اليوم من خلال هذه اللقاءات والحوارات التي تعقد هنا وهناك، ومنها هذا الاجتماع المبارك، يؤسسون لحكومة الانسان التي تفتح ابوابها وقلبها لكل القوى والتيارات والاذواق، وتجد الاكثرية فيها طموحها، كما تجد الاقلية فيها مواقعها الطبيعية، في إطار حياة سياسية تعددية، تحتضن الرأي والرأي الآخر، تدير شؤون الناس في هذا البلد المبارك من خلال ادارة لا مركزية، تعبر عن أعلى نماذجها من خلال النهج الفيدرالي في ادارة أقاليم البلاد.

أن هذا الشعب بكل طوائفه وقومياته جدير أن ينهض ببناء تجربة انسانية تحتذى في المنطقة كلها ان شاء الله.

كلنا امل ان ينفض هذا الجمع وقد ساهم مساهمة فعالة في رسم معالم المستقبل لبلادنا بعون الله تعالى وتسديده، وكفاءة من ساهم فيه.

كلمة افتتاح مؤتمر السيادة والديمقراطية

للسيد عز الدين سليم رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن

في الثلاثين من حزيران يحل موعد استحقاق نقل السيادة الى العراقيين، وتتحدد مضامين السيادة المنقوصة، وملامح المرحلة الانتقالية والسلطة السياسية الملازمة لها، ومصائر البلاد اللاحقة، وطبيعة الحكومة المؤقتة، ومفرداتها على مدى قدرتنا كعراقيين في التوصل الى قواسم مشتركة وآليات مناسبة للتعبير عنها.

ومع اقتراب استحقاق السيادة، تزداد الازمة السائدة في البلاد تفاقما، وتشهد الجوانب الامنية والعسكرية كمظاهر مرافقة للأزمة السياسية مزيداً من التدهور والتصعيد والتوسع.

وهو ما يستلزم من الاطراف الوطنية المعنية باستعادة السيادة وعياً اعمق بالمخاطر والتحديات المحدقة بالبلاد، وتشخيصاً ادق للمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وفي مقدمتها العمل على تجنب أي خلل يفضي الى فراغ سياسي من شأنه تعطيل انجاز التشكيلات المطلوبة لأدارة البلاد في المرحلة الانتقالية ، سواء تمثلت في المجلس الرئاسي او الحكومة الانتقالية، او المجلس المؤقت للدولة.

ويبدو جلياً ان التوصل الى "توافق وطني" ، عريض يصبح الخيار الامثل أن لم يكن الوحيد في الظروف الراهنة، خصوصاً اذا امكن له ان يعكس التجليات البارزة في الحياة السياسية ويعبر عن نبض المجتمع بمكوناته واطيافه ، دون ادعاء في تجسيدها جميعاً او اغفال متعمد لأي جهات او اطراف فعالة.

وتحدد طبيعة المرحلة القادمة القوى المعنية بصياغة وانجاز مهامها.

ورغم كل التعقيدات والتشابكات في لوحة الصراع الدائر في البلاد، فأن الطابع والالتزام الوطني لأي مواقف او جهات يتجسد في الحرص على انجاز استحقاق ٣٠ حزيران بأعتباره خطوة هامة على طريق الانهاء التام للاحتلال سياسيا وعسكريا، وما يقترن به من ارتهان او مصادرة للارادة الوطنية.

ووفقاً لهذا التوصيف لا ينبغي التردد في العمل على عزل وادانة أي طرف او قوة تحول دون انجاز استحقاق السيادة في موعده المقرر بنجاح، مهما قيل عن كون السيادة المسترجعة منقوصة ، اذ خلافاً لذلك سيكون البديل استمرار سلطة الاحتلال او تنجرف البلاد الى متاهات دوامة العنف المسلح ومخاطر التقسيم والتشرذم.

وإذا كان الوقت قد ضاق والعد التنازلي قد بدأ، فإن الخيارات مطروحة كما يبدو لجولة اخيرة من تبادل الرأي والتفاعل في زمن لا يتجاوز سقفه الاسبوع الاول من الشهر القادم ، وإلا فأن الحل سيأتي رغم ارادة الجميع في الوقت الضائع وربما سيكون في مثل هذه الحالة أقل تعبيراً مما يراد له ان يكون.

وليس مهما في كل الاحوال أن يأتي الحل عبر مؤتمر وطني او يعقب الحل هذا المؤتمر ولكن من المهم التاكيد على الامكانية المتاحة رغم الصعوبات وضيق الوقت، لعقد مؤتمر وطني واسع الطيف خلال الاسابيع الثلاثة القادمة، يتولى على الاقل وضع مؤشرات مرشدة لاختيار الهيئات القيادية المطلوبة لادارة البلاد.

وربما ينفع مؤتمر السيادة والديمقراطية الذي تجري التحضيرات لعقده في الثامن والعشرين من الشهر الجاري ببغداد بعد انجاز ما تبقى من المؤتمرات المناطقية في كل من الجنوب والوسط ، في انتخاب لجنة تحضيرية للمؤتمر المنشود او يساهم في بلورة اولية لمشروع المؤتمر الوطني والتوصيفات المطلوبة له.

ان انبثاق الحكومة او المجلس الرئاسي او استحداث مجلس مؤقت للدولة من مؤتمر وطني واسع هو خيار افضل من الصيغ البديلة التي ستكون عرضة للتشكيك والطعن حتى وان جاءت افضل مما يتمخض عنه مؤتمر سيكون في احسن الاحوال نسبي التمثيل.

لكن من الاهمية بمكان الحيلولة دون حدوث فراغ سياسي يضع البلاد في مهب الريح.

ان الحكومة الانتقالية الاكثر قدرة على مواجهة التحديات ومعالجة المشاكل المتفاقمة لا بد ان تكون حكومة وطنية ائتلافية، لكن عليها ان تصفي كمهمة مباشرة وتتجاوز في ممارساتها كل اثار "تحزيب" الوزارات وتتجنب تسييسها "بالمعنى السلبي". ولكي تكون كذلك لا بد لها ان تضم ممثلي التيارات الاساسية:

- التيار القومي العربي
- التيار القومي الكردي
- التيار الاسلامي
- التيار الديمقراطي

على ان تضم ايضاً ممثلي جميع المحافظات سواء عبر مرشحي الاحزاب والتيارات او بغير ذلك، ولا بد ان يحتل الشعب الكردي بوصفه القومية الثانية في البلاد المكانة اللائقة به وبدوره السياسي وبقدرته على حماية وحدة البلاد بالاضافة الى الشخصيات البارزة في الحياة الاجتماعية والثقافية وفي منظمات المجتمع المدني.

وقبل هؤلاء جميعاً تصبح اي حكومة مختلة التكوين والتعبير ان لم تضم بين صفوفها وفي مراكزها الاساسية الكفاءات النسائية الموصوفة، وباعلى نسبة تستجيب لتطلعاتها.

اخيراً اليك ايها الصديق الابراهيمي، "حامل مفاتيح المهمات الصعبة"!

صحيح ان مهمتك صعبة ومعقدة ...، لكنها ليست عصيّة، خصوصا وان رصيد تجربتك في "عالمنا المصرّ على التخلف"، تمكنك من استجلاء الامور والبحث بين اشلاء الحياة السياسية التى عمد النظام الاستبدادي بقصد على تفكيكها وجاء الاحتلال ليكملها عبر سلسلة من الاخطاء والخطايا ويوسع منافذها السلبية.

ان مزيداً من التشاور وتبادل الرأي والبحث "خارج الانقاض" ايضا قد تسعفك في العثور على زوايا مضيئة تطل منها قيادات وكوادر تجد بينها قامات وطنية كفوءة هاجسها الوحيد الحرص على انتشال الوطن من ازمته الخانقة والاسهام في نقله الى شاطئ الامان و الاستقرار.

ولتحقيق ذلك عليك ان لا تيأس، فان بين العراقيين ان لم ابالغ آلاف الكوادر القيادية المنزهة عن الغرض، وبين القادة الموصوفين المعروفين ممن لا تغريهم المناصب عدد يكفي لاشغال مقاعد اكثر من حكومة ، بل يمكن لنا اذا اقتضى الامر تصدير عدد كاف منهم خارج الحدود!

سنتابع بحذر وانتباه مع مواطنينا الباحثين عن الامن والكرامة واستعادة العافية لوطنهم الجريح، كيف ستدير عملية الاختيار مع الشركاء الاخرين....، سنتوقع منك ان تأخذ جانب الحذر واليقظة من المظاهر الخادعة التي تخفي وراء قناع الكفاءة والخبرة والمصداقية اشباه رجال كان همهم الدائم تحقيق ذواتهم المريضة، وابدوا في كل مرحلة الاستعداد الكامل للتلون والتحول وهم مستعدون في هذا الظرف الخطير التي تتهدد البلاد شتى الاخطار لوضع مقدرات الوطن والشعب في سوق "المناقصات".

احذر من هؤلاء الذين لا يفتقرون الى الكفاءة والحرفية العالية لكنها كفاءة لا تحصنها النزاهة والاخلاص للمسؤولية الوطنية.

انهم مثال الكفاءة في التحول والتلون والارتهان لمن يحقق لهم تطلعاتهم الخاصة.

تقرير اللجنة الخاصة (الظروف الراهنة في البلاد وسبل مجابهة المخاطر المحدقة بها) الاطار السياسي المناسب لادارة البلاد بعد 30 حزيران ودور الاحزاب والقوى ومنظمات المجتمع المدني في تشكيله، والصيغ الخاصة للحكومة الانتقالية المطلوبة

لجنة استحقاق السيادة وخيارات الحكومة الانتقالية

اللجنة الثانية

عقدت "لجنة مستلزمات انجاز استحقاق استعادة السيادة" اجتماعاتها برئاسة الاستاذ فاضل ميراني.

واتخذت التوصيات التالية المقدمة الى المؤتمر:-

اولا: ضرورة استعادة السيادة للدولة العراقية وانهاء الاحتلال في الثلاثين من حزيران القادم ومطالبة مجلس الامن الغاء قراره الخاص بوضع الاحتلال والعمل على استصدار قرار جديد من مجلس الامن يلغي قراره السابق ويضفي الشرعية على الحكومة الانتقالية التي يتم تشكيلها.

ثانيا: تشكيل حكومة عراقية ائتلافية ذات قاعدة شعبية عريضة وبالتوافق، على ان تضم ذوي الكفاءات وممثلي الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات والوطنية مع مراعاة تمثيل مكونات الشعب العراقي بكل اطيافه وتجلياته.

ثالثا: اختيار رئيس للدولة ونائبين له حسبما جاء في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في الثامن من اذار المنصرم على ان يراعي في هذا التشكيل كون العراق بلدا متعدد القوميات.

بعا: الاعداد لعقد مؤتمر وطني عراقي لاختيار مجلس وطني للمرحلة الانتقالية وبصلاحيات مناسبة تمكنها من الاسهام في اتخاذ ما يلزم لادارة البلاد والقيام بالرقابة على اداء الحكومة.

خامسا: التاكيد على أهمية الاخذ بنظر الاعتبار التركيبة القومية لسكان العراق ونضال وتضحيات القوى السياسية عند تشكيل المؤسسات والهيئات الوطنية العراقية.

سادسا: استعادة السيادة الكاملة وتخويل الحكومة الانتقالية بالمسؤولية عن كافة الملفات السياسية والامنية على ان تتمتع بصلاحيات تمكنها من اتخاذ ما تراه مناسبا بهذا الصدد.

سابعا: ضرورة التنسيق والتشاور بين مجلس الحكم وكافة الاحزاب والقوى والشخصيات خارجه والامم المتحدة والادارة المدنية.

ثامنا: تجنبا لحدوث فراغ دستوري، يؤكد المؤتمر ضرورة استمرار العمل بقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لحين سن دستور دائم للدولة العراقية ووضعه موضع التنفيذ.

عدد الحضور ٣٧ شخصاً منهم ٦ نساء.

اوضح رئيس اللجنة الدكتور سعد عبد الرزاق وذلك من خلال تأكيده على ضرورة الالتزام بمحتوى هذا المحور وبين بأن الفترة الانتقالية تنقسم الى مرحلتين: الاولى تبدأ بعد ٣٠ حزيران وتنتهي بعد اجراء الانتخابات في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥ ، وتتميز هذه المرحلة بأن الحكومة والمجلس سيجري تعيينهم ربما خلال ايام او قد يطول اعلان المجلس لفترة من الزمن بعد ان يتم الاعداد له، والثانية ستبدأ بعد انتخاب المجلس او الجمعية الوطنية وستكون مهمة هذه المرحلة كتابة الدستور الدائم وستنتهي بأستفتاء الشعب على الدستور في نهاية عام ٢٠٠٥. وبعد ذلك سيدخل العراق مرحلة جديدة ودائمة.كما اوضح بأن الاجتماع سيستمع في البداية الى جميع المشاركين الذين يرغبون بالكلام، يجري بعدها مراجعة بعض الافكار الواردة ومناقشتها.وقد ساهم في الحوار جميع الحاضرين وتركزت افكارهم على قضايا كثيرة ربما خرجت بعضها عن محتوى المحور ومضمونه، وجرى التركيز على نقطتين هما: الفيدرالية والوضع في كركوك. وبالنسبة للمسألة الاولى جرى التأكيد على ضرورة الابقاء على الكيان الحالي لكردستان وتوسيع صلاحيته ، والاستفادة من التجربة الديمقراطية في كردستان، وتحديد حدود منطقة كردستان من الناحية الجغرافية ، زيادة تمثيل الاكراد في المجلس القادم وفي الحكومة. وطالب البعض ان يكون للشبك والفيلية واليزيدية تمثيل في المؤسسات الحاكمة، والعمل على تعزيز الاخوة العربية الكردية، وازالة اثار التعريب والتطهير العرقي، وتثبيت حق تقرير المصير للشعب الكردي في الدستور، أما بخصوص قضية كركوك فقد جرى التأكيد على ضرورة اعادة الوافدين للمدينة من المناطق العربية خلال فترة النظام السابق وتعويضهم. وكذلك عودة السكان الذين هجروا قسراً عن المدينة.

ومن ناحية ثانية جرى تأكيد جميع المشاركين على ضرورة قيام نظام ديمقراطي دستوري فيدرالي برلماني تعددي وذلك منذ المرحلة الانتقالية القادمة، كما اكد البعض على علمانية النظام القادم، وجرى التأكيد على الوحدة بين مكونات الشعب العراقي، وفصل السلطات الثلاث، واولى المشاركون الاهتمام الخاص بان يكون للمرأة دور وتمثيل اكبر، وان تعطى الوظائف على اساس الكفاءة والنزاهة، ومحاربة الفساد الحكومي ، مع ايجاد فرص عمل للعاملين ومكافحة البطالة، وتحسين الوضع الامني القائم.أما فيما يخص المجلس القادم فقد طلب الجميع زيادة عدده عن عدد مجلس الحكم الانتقالي لكن المشاركين أختلفوا حول العدد الامثل فمنهم من طالب ان يكون ٢٥٠ ، ١٥٠، ١٠٠، ٥٠.قبل البعض بحكومة من التكنوقراط فيما رفضها البعض الاخر، ووقف البعض موقفاً محايداً من خلال ما يسمى بمشاركة الفئتين، السياسيين والتكنوقراط.

البعض اهتم بأن تكون خلفية الحكومة القادمة من الاحزاب السياسية القائمة في حين لم يؤيد البعض مساهمة الاحزاب في الحكومة.

طلب البعض بإلغاء المحاصصة في توزيع المناصب، وان تكون الانتخابات هاجس الحكومة القادمة.

وقد اكد الجميع على ضرورة أعطاء دور للأمم المتحدة في تقرير مصير البلاد.

هذا وتطرق البعض الى قضايا منفردة كثيرة.

الاوضاع الراهنة وحل الازمة

اجتمعت "لجنة الأوضاع الراهنة في البلاد وسبل مجابهة المخاطر المحدقة بها"

برئاسة الدكتور محمود عثمان ومشاركة الدكتور محمد إحسان.

وبعد مناقشات مستفيضة و تبادل الآراء والملاحظات بين الأعضاء المشاركين، تم التوصل إلى رفع تلك الملاحظات والاقتراحات والآراء الى المؤتمر.

وتلخصت تلك الآراء والاقتراحات والتوصيات فيما يلي:-

١- ادى اسقاط النظام وانهيار الدولة وتفكك مؤسساتها العسكرية والامنية والادارية الى خلق فراغ سياسي وانفلات امني.

وبسبب عدم خضوع حدود البلاد للسيطرة الامنية بشكل كامل تسللت مجاميع ارهابية اجنبية وعبثت بأمن المواطن ونشرت الفوضى والاضطراب والارهاب في كل مكان وحولت العراق الى ساحة لتصفية الحسابات والتنفيس عن الازمات الداخلية للعديد من الدول المجاورة العربية والاقليمية وذلك كله بالتعاون الكامل مع اعضاء النظام السابق والعناصر والاوساط المتضررة من سقوط الدكتاتورية مما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والاداري داخل المجتمع العراقي بكافة مكوناته، عبر ترهيب المواطنين باستخدام اعمال العنف وتنفيذ عمليات التفجير الانتحارية وقتل الاف الابرياء في عموم البلاد والتعرض للمؤسسات الدولية. وقد اوصت اللجنة بالتأكيد على ضبط الحدود ومكافحة الارهاب بكافة انواعه في الداخل والخارج ومطالبة دول الجوار بالتعاون الفعال في هذا المجال لان الارهاب الذي يتسلل الى بلادنا يمكن ان يرتد الى مصادره.

٢- التاكيد على استعادة السيادة في موعدها المحدد والبدء باتخاذ الخطوات الضرورية لإجراء الانتخابات وتحقيق الديمقراطية في البلاد وتقوية الأجهزة الأمنية المختلفة وتجهيزها بكل ما يلزم لكي تكون قادرة على استعادة الأمن والاستقرار والتصدي بحزم للإرهاب. إن إنجاز العملية السياسية بشكل يستجيب لتطلعات الشعب العراقي يؤدي بدون شك إلى الاسهام في حفظ الأمن والاستقرار.

٣- اوصت اللجنة بالعمل على عزل الجماعات الأصولية المتطرفة والمتشددة والحيلولة دون تغلغلها في التركيبة الاجتماعية والدينية والمذهبية في بعض المناطق لاحكام سيطرتها عليها بهدف إنشاء نمط طائفي أو عنصري شمولي مما يؤدي إلى التجاوز على سيادة القانون والحريات العامة وحقوق الإنسان، ويجب التأكيد على ضرورة التعايش الأخوي بين جميع المواطنين بعيداً عن أية أفكار طائفية أو عنصرية أو كل ما يسيء إلى الاتحاد الوطني الاختياري في البلاد.

٤- خلق الاجواء الملائمة لتطبيق الديمقراطية باطلاق الحريات العامة وتنظيم الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في إطار قانوني منظم، وإعادة الهياكل التنظيمية لمؤسسات وإدارات الدولة بشكل معاصر ومساهمة منظمات المجتمع المدني لبناء عراق جديد وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية وإيجاد فرص عمل متساوية للحد من البطالة المنتشرة بين كافة شرائح المجتمع وخصوصاً بين صفوف الشباب وحل المشاكل الخدمية والمعاشية المتفاقمة التي أدت إلى بروز آثارها السلبية وتأثيرها على الأمن وكافة مناحي الحياة وخاصة العيش اليومي للمواطنين.

٥- إزالة آثار السياسات الشوفينية والعنصرية لتغيير الواقع القومي والجغرافي والتهجير القسري لمئات الألوف من العوائل في سائر مناطق البلاد وخاصة في كركوك وسنجار وشيخان وخانقين وغيرها وتعويضهم وتهيئة الظروف لعودتهم وبالمقابل ينبغي إعادة العوائل الوافدة وتوفير ظروف معيشتهم واسكانهم في مناطقهم الأصلية وتعويضهم والإسراع في تطبيق قانون الملكية الذي صدر في ٢٠٠٤/١/١٢، كما ينبغي الاهتمام بمعالجة اوضاع المتضررين من النظام السابق من الموظفين وغيرهم وإعادتهم إلى وظائفهم وتعويضهم.

٦- توعية المواطنين بقيم ومفاهيم الاخوة والوحدة الوطنية وعدم فسح المجال أمام المتآمرين لزرع بذور الشقاق والنعرات الطائفية والعنصرية وقطع دابر المحرضين على الاغتيالات المنظمة على أسس عنصرية أو دينية أو سياسية أو أية ذريعة كانت والتي قد تؤدي إلى انعكاسات وردود فعل خطيرة وتوجيه جهد اعلامي وثقافي وتربوي نحو تحقيق الوحدة الوطنية الاختيارية ونشر مفاهيم التسامح والأخوة واتخاذ الاجراءات الصارمة ضد من ينتهك هذه المفاهيم والقيم.

لجنة استحقاق الانتخابات والخطوات الضرورية

برئاسة: فؤاد حسين

عقدت لجنة الانتخابات ومستلزماتها اجتماعها لمناقشة المحاور الرئيسية بمشاركة ٤٨ عضوا من اعضاء المؤتمر وقد تم طرح المحاور التالية للمناقشة:-

١- معلومات عامة عن الانتخابات المقبلة والمطروحة من قبل ممثلية الامم المتحدة.

٢- آلية وزمن الانتخابات المقبلة.

٣- الهيئات الانتخابية.

٤- نوعية الانتخابات.

٥- كيفية ضمان حقوق القوميات والمكونات الاخرى في المجتمع العراقي.

المحور الاول: معلومات عامة عن الانتخابات المقبلة والمطروحة من قبل ممثلية الامم المتحدة.

ناقش المجتمعون هذا المحور بروح ديمقراطية صادقة هدفها بناء العراق الجديد وارساء الاسس الحقيقية للمجتمع الديمقراطي وقد تمخض النقاش في المحور الاول عن قناعة اغلبية المجتمعين على ضرورة تأمين الشروط السياسية والأمنية والفنية والمالية والمناخ الملائم لاجراء الانتخابات في موعده المقرر وجرى التوقف في هذا السياق عند عدد من المعوقات بشكل خاص والتأكيد على معالجتها كمدخل لانجاز استحقاق الانتخابات وهي:-

أ- خطورة الوضع الامني في اجزاء كبيرة من مناطق العراق ومظاهر الترهيب والترويع والاختطاف والقتل التي يتعرض لها المواطنون.

ب- معالجة الاوضاع الشاذة في بعض المحافظات مثل كركوك التي يتطلب الوضع فيها ازالة اثار التعريب.

ج- تأمين شروط تشخيص وتعبئة ١٢٠,٠٠٠ موظف "فنياً" لادارة الانتخابات.

د- الوضع الاقتصادي الذي يتطلب المعالجة، ومكافحة البطالة وتحسين الوضع المعاشي.

هـ- قضية المهجرين والمهاجرين واللاجئين.

و- اشاعة الوعي الانتخابي والتوعية ونشر الثقافة الديمقراطية لاستيعاب العملية الانتخابية.

ز- الحدود المفتوحة، وتسلل المخربين والإرهابيين منها، وما يتمخض عن ذلك من فوضى أمنية وتخريب وترويع للمواطنين.

ح- تاجيل الانتخابات يفقد مصداقية القرار السياسي على كافة الاصعدة.ط- في حين يؤدي اجراء الانتخابات واقامة النظام الديمقراطي التعددي الفيدرالي سد الباب بوجه الجهات المعادية والتخريبية التي تريد تعطيل الحياة الديمقراطية.

المحور الثاني

الهيئات الانتخابية

دار النقاش في اللجنة حول محورين اساسيين هما دور الاشراف والرقابة للامم المتحدة. واكد الأغلبية الساحقة من المجتمعين على افضلية ان يكون للامم المتحدة دور الاشراف على هذه الانتخابات ضمانا للاعتراف بنتائجها ولكون المنظمة الدولية الجهة التي من الممكن ان ترضي العراقيين بنزاهتها ومصداقيتها لاسيما وان للامم المتحدة تجارب في مناطق عديدة من دول العالم في هذا المجال.

في حين رأى البعض من المشاركين في اللجنة ان بامكان العراقيين القيام بالانتخابات بالاستعانة بالكوادر العراقية مشككا ببيروقراطية عمل الامم المتحدة وفشلها في بعض التجارب.

المحور الثالث

نوع الانتخابات وشكل الاقتراع

طرحت في هذا المحور آراء تلخصت بشكل مباشر حول نوع الانتخابات (عن طريق القائمة او عن طريق الدوائر).

وحضي شكل الانتخابات عن طريق القائمة بالاغلبية الساحقة من المشاركين لما ينطوي عليه من ايجابيات ومرونتها في استيعاب العديد من الافرازات التي يمكن ان تنشأ خلال هذه المرحلة الحرجة ولان هذا النظام يعبر عن تطور العلاقة الفكرية ويحقق للقوميات الصغيرة نوعاً من التمثيل كما يضمن للمرأة حقوقها. وهو لا يغفل حق المستقلين في طرح قوائمهم بشكل مستقل عن الاحزاب.

وأكد بعض المشاركين على ان الانتخابات عن طريق الدوائر الانتخابية هو الذي يمثل ترسيخا للعلاقة بين المرشح والناخب.

واجمع المجتمعون على ان الانتخابات هي حق للمواطن يكفله الدستور، يمارسه متى شاء ويتخلى عنه بأرادته.وحدد المتناقشون ان السن القانوني (١٨ سنة) كما نص عليه قانون الدولة في المرحلة الانتقالية هو ١٨ سنة.

وتم التأكيد على عدم تحديد نسب كشروط للوصول الى البرلمان واشير كمثال الى ان تحديد نسبة ٥٪ او ٧٪ كمثال يعد عائقا امام العملية الديمقراطية.

المحور الرابع

عالجت اللجنة في هذا المحور كيفية ضمان حقوق القوميات الصغيرة والمكونات الاخرى وقدحضي هذا الجانب بمناقشات وآراء عديدة منها:

ضمان حق القوميات والمكونات الاخرى بمقاعد ثابتة في البرلمان وعلى اساس الاحصاء العام القادم للسكان وبما يتناسب مع نسبتها الى سكان البلاد.

تم التأكيد على الحاجة لادراج ضمانات دستورية تعيد وتشيع الثقة بين سائر الفئات والطوائف ومكونات المجتمع العراقي.

وتعتبر الانتخابات النزيهه اكبر ضمانة لحقوق القوميات والاقليات التي هي جزء لا يتجزأ من الشعب وارساء مبادىء ضمان حقوقهم دستورياً وعملياً واجب وطني.

رأى بعض المجتمعين ضرورة اقامة مجلس للأعيان يضم جميع الطوائف والقوميات في العراق على اساس التمثيل القومي والديني يجري من خلاله استيعاب فئات كبيرة من ابناء الشعب.

ورأى البعض الآخر ضرورة ان يشكل مجلس نيابي واحد في المرحلة الراهنة لان اندماج أبناء الاقليات والقوميات مع الاحزاب في المرحلة الراهنة ضمانة للمجتمع العراقي حيث ان نظام المحاصصة على اساس نسبي ينسف العملية الديموقراطية.

وطرح مشاركون اخرون وجوب نص الدستور على تفصيلات قانونية لحماية حقوق القوميات والطوائف.

وانتهت مناقشات اللجنة على ان الانتخابات النزيهة وممارسة الشعب لحقه الدستوري في انتخاب من يراه جديراً بتمثيلة في المجلس القادم هو اكبر ضمانه لحقوق جميع ابناء هذا الشعب.